

تعليمات رقم ٨ لسنة ١٩٨٦
بشأن تنفيذ قرار وزير التأمينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥
بتحديد وسائل دفع اشتراكات التأمين الاجتماعي بالنقد
الأجنبي وسعر تحويل مواعيد الأداء وأجر الاشتراك عن
مدة الإعارة الخارجية بدون أجر ومدد الإجازات الخاصة
للعمل فى الخارج

تنص المادة رقم ١٢٦ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
على أنه :

تستحق الاشتراكات عن المدد الآتية وذلك وفقاً للقواعد والأحكام المبينة قرين كل منها :
١ - مدة الإعارة الخارجية بدون أجر ومدد الإجازات الخاصة للعمل بالخارج :
يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصه صاحب العمل فى الاشتراكات وتؤدى بأحدى العملات الأجنبية .

ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الاقتصاد قرار بتحديد نوع العملات الأجنبية وبسعر التحويل
وكيفية ومواعيد أداء الاشتراكات والمبالغ الإضافية التى تستحق فى حالة التأخير فى السداد وذلك بما لا يجاوز
النسب المقررة فى المادتين ١٢٩ ، ١٣٠ .

وتنفيذاً لذلك صدرت القرارات الوزارية التالية :-

- قرار وزير التأمينات رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٧ وعمل به اعتباراً من ١ / ٩ / ١٩٧٧ .
- قرار وزير التأمينات رقم ١٦٣ لسنة ٧٨ وعمل به اعتباراً من ٣١ / ٨ / ٧٨ .
- قرار وزير التأمينات رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وعمل به اعتباراً من ١٠ / ٤ / ١٩٨٥ .
- قرار وزير التأمينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ بتحديد وسائل دفع اشتراكات التأمين الاجتماعى بالنقد
الأجنى وسعر التحويل ومواعيد الأداء وأجر الاشتراكات عن مدد الإعارة الخارجة بدون أجر ومدد
الأجازة الخاصة للعمل فى الخارج ، وعمل به اعتباراً من ٢١ / ١٢ / ١٩٨٥ .

وفى ضوء أحكام هذا القرار وتوجيهات السيد رنس مجلس الوزراء بشأن عدم تجديد الإعارة الخارجية
بدون أجر أو الأجازة الخاصة للعمل بالخارج إلا بعد أداء اشتراكات التأمين الاجتماعى بالعمل
الأجنبية يراعى ما يلى :-

أولاً : المدد التي يسرى في شأنها القرار :

تسرى أحكام هذا القرار في شأن المدد الآتية :

- ١- مدد الإعارة خارج الجمهورية بدون أجر .
- ٢- مدد الإجازات الخاصة للعمل في الخارج .
- ٣- مدد الإعارات والإجازات الخاصة للعمل بأحد المنظمات الدولية أو الإقليمية أو الهيئات الدولية داخل الجمهورية إذا كان المؤمن عليه يتقاضى كامل أجره بالعملة الأجنبية .
- ٤- مدد الإجازات الخاصة لغير العمل التي يلتحق المؤمن عليه خلالها بأحد الجهات الوارد ذكرها بالفقرة السابقة ويتقاضى أجره بالكامل بالعملة الأجنبية أو يلتحق خلالها بعمل في الخارج وأقر صاحب العمل مبدأ عمله .

ثانياً : إجراءات إخطار الهيئة بالإعارة أو الأجازة :

يلتزم صاحب العمل في تاريخ الموافقة على إعارة أحد المؤمن عليهم من العاملين لديه أو منحه أجازة بدون أجر للعمل بالخارج بتحرير النموذج رقم (١) المرفق من ثلاثة نسخ توزع كالتالي :

- ١- نسخة للمؤمن عليه .
- ٢- نسخة لمكتب القطاع العام المختص أو المكتب النمطي المختص بحسب الأحوال .
- ٣- نسخة تحفظ في ملف التأمين الإجتماعي للمؤمن عليه مرفقاً بها نسخة من قرار الموافقة على الإعارة أو الأجازة .

ويلتزم صاحب العمل عند كل تعديل يطرأ على أجر المؤمن عليه أو قيمة الاشتراكات أو مدة الأجازة أو الإعارة بتحرير النموذج رقم (٢) المرفق من أصل وثلاث نسخ ويوزع على النحو السابق .

ثالثاً : أجر الاشتراك :

يتحدد الأجر الذي تؤدي على أساسه الاشتراكات عن المدد المشار إليها وفقاً للتالي :-

- ١- الأجر الأساسي للمؤمن عليه بجهة عمله الأصلية بافتراض عدم إعارته أو حصوله على أجازة خاصة - بمعنى أن يضاف إليه جميع العلاوات والزيادات أثناء فترة الأجازة أو الإعارة .
- ٢- الأجر المتغير للمؤمن عليه ويتحدد وفقاً للتالي :-

- أ - ما كان يستحقه من عناصر الأجر المتغير المحدده قيمتها أو نسبتها بمقتضى قوانين أو لوائح أو قرارات كإعانة الغلاء والإعانة الاجتماعية والبدلات بافتراض مباشرته لعمله بجهة عمله الأصلية .
- ب- المتوسط الشهري لما استحقه المؤمن عليه من عناصر الأجر المتغير التي يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أو مستوى أدائه خلال السنة السابقة على الأجازة أو الإعارة أو خلال مدة إشتراكه في

التأمين عن هذه العناصر إن قلت عن ذلك ولا يغير من قيمة هذا المتوسط ما قد يطرأ عليه من زيادة أو نقص خلال فترة الإجازة أو الإعارة نتيجة تعديل قواعد تقرير صرف هذه العناصر .
ج- يراعى فى تحديد هذا الأجر القواعد والأحكام المنصوص عليها فى منشور عام وزير التأمينات رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ .

٣- يراعى فى تحديد أجر الاشتراك خلال فترة الإعارة أو الإجازة التعديلات القانونية التى تطرأ على الحد الأدنى والحد الأقصى لأجر الاشتراك .

رابعاً : نسب الاشتراكات والمبالغ المستحقة عن مدة الاشتراك فى نظام الادخار :-

يلتزم المؤمن عليه بأن يؤدي الاشتراكات بالنسب الآتية :-

١- حصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وذلك على الوجه الآتى :-

أ - ٣٠% من أجر الاشتراك الأساسى وتشمل اشتراك المكافأة .

ب- ٢٥% من أجر الاشتراك المتغير .

٢- النسبة التى تغطى التعويض عن العجز المستديم والوفاء فى تأمين إصابات العمل وتبلغ نسبتها :-

أ - ١% من أجر الاشتراك الأساسى المتغير بالنسبة للعاملين بالقطاعين العام والخاص .

ب- $\frac{1}{4}$ % من أجر الاشتراك الأساسى والمتغير للعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة .

٣- اشتراك تأمين البطالة وتبلغ نسبته ٢% من أجر الاشتراك الأساسى والمتغير بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة والقطاعين العام والخاص من الفئات المنتفعة بأحكام هذا التأمين .

٤- المبالغ المستحقة عن مدة الاشتراك فى نظام الادخار بالنسبة للمؤمن عليه الموجود فى إعارة أو إجازة فى ١ / ٤ / ١٩٨٤ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ / ١٩٨٤) الذى تم بموجبه إلغاء نظام الادخار الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ٧٥ وحل محله نظام المكافأة ، وتحسب هذه المبالغ وفقاً للآتى :-

أ - تحسب مستحقاته فى نظام الادخار وفقاً للقرار الوزارى رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ والتعليمات رقم ٨٤ / ٢٠ على أساس كامل مدة الاشتراك فى هذا النظام بما فيها مدة الإعارة أو الإجازة حتى ٣١ / ٣ / ١٩٨٤ ومتوسط الأجر عن السنتين السابقتين على ١ / ٤ / ١٩٨٤ .

ب- تحسب مستحقاته على أساس مدة إشتراكه فى هذا النظام مستبعداً منها مدة الإجازة أو الإعارة حتى ٣١ / ٣ / ١٩٨٤ التى لم يسدد عنها الاشتراك فى نظام الادخار ومتوسط الأجر عن السنتين السابقتين على هذه المدة .

ج- يلتزم عليه بسداد الفرق بين أ ، ب ويعتبر هذا المبلغ بديلاً عن اشتراك نظام الادخار عن مدة الإعارة أو الأجازة حتى ٨٤/٣/٣١ الذي لم يسدد حتى تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ٨٥ في ٨٥/٤/١٠ ويضاف إلى الاشتراكات الواجبة السداد بالعملة الأجنبية .

مثال :

مؤمن عليه كان في ١٩٨٥/١٢/١ في أجازة للعمل في الخارج بدأت ١٩٨٢/١/١ ولم يسدد إعتباراً من هذا التاريخ الاشتراك في نظام الادخار وكانت بياناته كالتالي :

- بدأ إنتفاعه بنظام الادخار إعتباراً من ١٩٦٥/٧/١ .
- له مدة اشتراك عن الأجر بالحافز تبلغ ١٠ سنوات حتى ٣١/٣/١٩٨٤ .
- بلغ متوسط أجره خلال السنتين الأخيرتين من مدة إشتراكه عن الأجر بالمدة حتى ٣١/٣/١٩٨٤ (٧٠ جنية) .
- بلغ متوسط أجره خلال السنتين الأخيرتين من مدة إشتراكه عن الأجر بالمدة حتى ٣١/١٢/١٩٨١ (٦٠ جنية) .
- بلغ متوسط أجره خلال السنتين الأخيرتين من مدة إشتراكه عن الأجر الحافز حتى ٣١/٣/١٩٨٤ (٢٥ جنية) ، وهذا المتوسط يمثل متوسط أجره بالحافز خلال السنة المنتهية في ٣١/١٢/٨١ (وهي السنة السابقة على بداية الأجازة ، حيث يتم سداد الاشتراكات المستحقة عن الحوافز خلال فترة الأجازة على أساس هذا المتوسط) .
- بلغ متوسط أجره خلال السنتين الأخيرتين عن الأجر بالحافز حتى ٣١/١٢/١٩٨١ (٢٠ جنية) .

تحسب مستحقات المؤمن عليه في نظام الادخار كالتالي :

- أ- المبالغ المدخرة على أساس كامل مدة الاشتراك في نظام الادخار بما فيها مدة الأجازة :
- مدة الاشتراك عن الأجر بالمدة من ٦٥/٧/١ حتى ٨٤/٣/٣١ = ٢٢٥ شهراً .

ونظراً لأن المعامل الوارد بالجدول رقم (١) الملحق بالقرار الوزاري رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ ثلثت عن كل سنة حتى مدة إشتراك ١٩ سنة وهو ١٨% أي ١٥% عن كل شهر فيكون حساب قيمة المبالغ المدخرة كالتالي :-

مليم جنييه

٢٣٦,٢٥

= ٧٠ X ,٠١٥ X ٢٢٥ =

٤٥,

= ٢٥ X ,٠١٥ X شهر ١٢٠ =

٢٨١,٢٥

= ٤٥ + ٢٣٦,٢٥ = إجمالي المبالغ المدخرة

ب- المبالغ المدخرة على أساس مدة الاشتراك في نظام الادخار مستبعداً منها مدة الأجازة .

- مدة الاشتراك عن الأجر بالمدة من ٦٥/٧/١ حتى ١٩٨١/١٢/٣١ = ١٩٨ شهرأ
 مليون جنيه
 - قيمة المبالغ المدخرة عن الأجر بالمدة = ١٧٨,٢٠٠ = ٦٠ X ,٠١٥ X ١٩٨
 - مدة الاشتراك عن الأجر بالحافز في المدة من ٧٤/٤/١ حتى ٨١/١٢/٣١ = ٩٣ شهر.
 - قيمة المبالغ المدخرة عن الأجر بالحافز = ٢٧,٩ = ٢٠ X ,٠١٥ X ٩٣ .
 مليون جنيه
 - إجمالي المبالغ المدخرة = ٢٠٦,١٠٠ = ٢٧,٩٠٠ + ١٧٨,٢٠٠

وبذلك يلتزم المؤمن عليه بسداد المبلغ الآتي :

مليون جنيه

٢٨١,٢٥٠ - ٢٠٦,١٠٠ = ٧٥,١٥٠ ويضاف هذا المبلغ إلى الاشتراكات الواجبة السداد بالعملة الأجنبية .

مثال ٢

- مؤمن عليه كان في ١٩٨٥/١٢/١ في أجازة بدأت في ١٩٧٩/٥/١٢ وكانت بياناته كالاتي :
 - بدأ انتفاعه بنظام الادخار إعتباراً من ١٩٨٠/٧/١ وهو التاريخ الذي بلغ فيه أجره ٣٠ جنيه ولم يسدد الاشتراك في هذا النظام منذ هذا التاريخ .
 - بلغ متوسط أجره خلال الفترة من ٨٢/٤/١ حتى ١٩٨٤/٣/٣١ ٤٠ جنيه .
 - مبلغ الادخار المطلوب منه سداده .
 = ٤٥ X ,٠١٥ X ٤٠ = ٢٧ جنيه ويضاف هذا المبلغ إلى الاشتراكات الواجبة السداد بالعملة الأجنبية .

خامساً : العملة التي تؤدي بها الاشتراكات والأقساط ووسائل الدفع :

- ١- تؤدي الاشتراكات وفروق المبالغ المدخرة بإحدى العملات الأجنبية المعطن لها سعر من البنك المركزي المصري ويكون الأداء بواسطة البنك المحدد بمعرفة الهيئة أو أحد فروع أو مراسليه في الخارج وذلك بأحد وسائل الدفاع الآتية :
- أ - التحويلات بعملة الأجنبية .
 ب- أوراق النقض الأجنبي أو شيكات مصرفية أو سياحية أو شيكات مقبولة الدفع
 ج- المبالغ المخصومة من الحسابات الحرة المفتوحة بالنقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة .

ويجوز بالنسبة للأشخاص الذين يعملون في بلد مبرم بينة وبين مصر إتفاق أو ترتيبات دفع ثنائية سداد الاشتراكات بتحويلات عن طريق الحساب المفتوح في الإطار المقرر لتسوية المدفوعات عن هذا الغرض في الإتفاق الثنائي .

هذا ويتم المحاسبة بالنقد الأجنبي طبقاً لأسعار الصرف المعلنة في مجمع البنوك المعتمدة مضافاً إليها العلاوة المقررة بمعرفة الغرفة المشكلة بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ في تاريخ السداد .

٢- تؤدي الأقساط بالعملة المحلية .

سادساً : تاريخ وجوب أداء الاشتراكات والأقساط وقواعد حساب المبالغ الإضافية :

١- بالنسبة لحالات الإعارة أو الأجازة التي تبدأ اعتباراً من ١/١٢/١٩٨٥ :

- يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه كأقساط المدة السابقة وأقساط الاستبدال عن مدة الإعارة أو الأجازة في المواعيد الدورية المحددة لأداء الاشتراكات عن الأجر الأساسي أي في أول الشهر التالي لشهر استحقاق الاشتراك أو القسط وذلك بافتراض عدم قيامه بالإعارة أو الأجازة .

وفي حالة التأخير في السداد يلتزم بأداء المبالغ الإضافية الآتية :

أ - ١% شهرياً من مجموع الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه وذلك عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد .

ب- ٥٠% من رصيد الاشتراكات التي لم يودها خلال سنة الإعارة أو الأجازة ولا يستحق هذا المبلغ إذا عاد المؤمن عليه من عمله قبل انتهاء السنة الأولى للإعارة أو الأجازة .

ويعفى المؤمن عليه من أداء المبالغ الإضافية إذا تم السداد قبل مضي شهر من تاريخ انتهاء سنة الإعارة أو الأجازة وتمت هذه المهلة بالنسبة للسنة الأخيرة إلى ستة أشهر من تاريخ إنتهاء الإعارة أو الأجازة.

٢- إذا كان المؤمن عليه في إعارة أو أجازة في ١/١٢/٨٥ فيلتزم بالآتي :-

أ - أداء الاشتراكات والأقساط المستحقة عن مدة الإعارة أو الأجازة اعتباراً من ١/١٢/١٩٨٥ وفقاً للقواعد والأحكام الموضحة في البند " ١ " .

ب- أداء الاشتراكات والأقساط المستحقة عن مدة الإعارة أو الأجازة السابقة على ١/١٢/١٩٨٥ في تاريخ بدء أول سنة إعارة أو أجازة تالية لهذا التاريخ وفي حالة عدم تجديد الإعارة أو الأجازة يكون تاريخ وجوب أداء هذه المبالغ هو تاريخ إنتهاء الإعارة أو الأجازة .

وفي حالة التأخير فى السداد يلتزم بأداء المبالغ الإضافية الآتية :

- ١% شهرياً من رصيد الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه عن المدة من أول الشهر التالى لتاريخ وجوب الأداء " تاريخ بدء أول سنة إعارة أو أجازة بعد ٨٥/١٢/١ أو تاريخ إنتهاء الإعارة أو الأجازة فى حالة عدم التجديد " حتى نهاية شهر السداد .

- ٥٠% من رصيد الاشتراكات المستحقة عليه .

ويعفى المؤمن عليه من أداء المبالغ الإضافية إذا تم السداد قبل مضى شهر من تاريخ انتهاء سنة الإعارة أو الأجازة التى بدأت بعد ٨٥/١٢/١ وذلك إذا ما كانت الإعارة أو الأجازة سيتم تجديدها ، وتمتد مهلة الإعفاء إلى ستة أشهر إذا كانت السنة المشار إليها آخر سنة إعارة أو أجازة .

٣- إذا كانت مدة الإعارة أو الأجازات قد انتهت قبل ٨٥/١٢/١ ولم يكن المؤمن عليه قد قام بسداد الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه كلها أو بعضها حتى هذا التاريخ فيلتزم بأدائها مضافاً إليها المبالغ الإضافية الآتية :

أ- إذا كانت الإعارة أو الأجازة قد انتهت فى ظل العمل بالقرار الوزارى رقم ١٩٧٨/١٦٣ أى قبل ٨٥/٤/١٠ فتحدد المبالغ الإضافية وفقاً لما يأتى :-

- ٦% سنوياً عن المدة من أول الشهر التالى لتاريخ انتهاء الإعارة أو الأجازة حتى ١٩٨٥/٤/٣٠ .

- ١% شهرياً عن المدة من ٨٥/٥/١ " أول الشهر التالى لتاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ " وحتى نهاية شهر السداد .

- ٥٠% من رصيد الاشتراكات المستحقة عليه .

ب- إذا كانت الإعارة أو الأجازة قد انتهت فى ظل العمل بالقرار الوزارى رقم ١٩٨٥/٣٦ أى إعتباراً من ١٩٨٥/٤/١٠ فتحدد المبالغ الإضافية وفقاً لما يأتى :-

- ١% شهرياً عن المدة من أول الشهر التالى لتاريخ إنتهاء الإعارة أو الأجازة حتى نهاية شهر السداد .

- ٥٠% من رصيد الاشتراكات المستحقة عليه ، ولا يستحق هذا المبلغ إذا كان المؤمن عليه قد عاد إلى عمله قبل انتهاء السنة الأولى للإعارة أو الأجازة .

ويعفى المؤمن عليه من المبلغ الإضافى المستحق بواقع ٥٠% إذا قام بالسداد خلال سنة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار أى حتى ١٩٨٦/٥/٣١ .

٤- فى حالة وفاة المؤمن عليه خلال المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية على الوجه المتقدم قبل أداء المبالغ المستحقة عليه عن مدة الإعارة أو الأجازة يعفى المستحقون عنه من المبالغ الإضافية إذا قاموا بالسداد خلال سنة أشهر من تاريخ الوفاة .

٥- تسدد المبالغ الإضافية بذات العملة والكيفية التي تسدد بها كل الاشتراكات والأقساط .

سابعاً : تقسيط متجمد الاشتراكات والأقساط والمبالغ الإضافية المستحقة على المؤمن عليه وتحصيل الأقساط من أجره :

١- إذا انتهت المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية دون قيام المؤمن عليه بسداد الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه يلتزم صاحب العمل بتحصيلها مضافاً إليها المبالغ الإضافية من أجره وذلك بطريق التقسيط وفقاً للجدول رقم " ٦ " المرفق بالقانون رقم ٧٩ / ١٩٧٥ إعتباراً من أجر الشهر التالي لانتهاء مهلة الإعفاء .

٢- تحدد قيمة القسط على أساس سن المؤمن عليه في أول الشهر المشار إليه ويتم سداد القسط شهرياً في المواعيد الدورية المقررة لسداد الأقساط المستحقة على المؤمن عليه وفي حالة التأخير في سداده يتحمل صاحب العمل المبلغ الإضافي المستحق نتيجة التأخير في السداد .

٣- يجوز للمؤمن عليه في الحالات التي تتجاوز فيها سن المؤمن عليه الخامسة والخمسين في تاريخ بدء التقسيط " أول الشهر التالي لانتهاء المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية " أن يطلب تقسيط المبالغ المستحقة عليه على خمس سنوات إذا كان من شأن ذلك تخفيض قيمة القسط المحسوب طبقاً للجدول رقم " ٦ " .

٤- يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة في حالة سداد الاشتراكات والمبالغ الإضافية المستحقة بواقع ٦% أو ١% بالعملة الأجنبية الإعفاء من المبلغ الإضافي المحدد بواقع ٥٠% في غير الأحوال المنصوص عليها فيما تقدم إذا كانت هناك أسباب مبررة وفي هذه الحالة يرد ما تم خصمه من أقساط مقابل الاشتراكات ومبالغها الإضافية على أن يستنزل منها قيمة ما قد يكون مستحقاً عليه من أقساط خاصة مضافاً إليها المبالغ الإضافية المستحقة عنها .

ثامناً :

- قواعد معاملة من تم تحصيل جزء من المبالغ المستحقة عليهم بواقع ربع الأجر ويتم الخصم من أجورهم في حدود الربع سداداً لتلك المبالغ :

يراعى إتباع ما يلي إذا لم يتم سداد الاشتراكات والأقساط والمبالغ الإضافية المستحقة " بواقع ٦% أو ١% " خلال مهلة الـ ٦ أشهر التي تنتهي في ٣١/٥/١٩٨٦ :

- تحدد المبالغ المستحقة على المؤمن عليه في ٣١/٥/٨٦ وفقاً لأحكام القرار الوزاري رقم ٨٥/١٠٤ .

- تحصر المبالغ التي خصمت من أجره وتم سدادهما للهيئة وتستنزى من إجمالى المبالغ المستحقة عليه والمحسوبة وفقاً للفترة السابقة ويقسط الفرق على المؤمن عليه وفقاً للجدول رقم " ٦ " المرفق بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ إعتباراً من أجر شهر يونيه سنة ١٩٨٦ .

أمثلة :

مثال (١)

مؤمن عليه فى القطاع العام أو الخاص حصل على أجازة بدون مرتب للعمل فى الخارج إعتباراً من ١/١/١٩٨٦ ولمدة سنة قابلة للتجديد ، وكان أجره الأساسى وقت حصوله على الأجازة ٨٠ جنييه وأجره المتغير بما فى ذلك متوسط ما استحقه من حوافز خلال السنة السابقة على الأجازة ٢٠ جنييه وعليه قسط مدة سابقة ٢ جنييه شهرياً .

وفقاً لأحكام القرار الوزارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ يلتزم المؤمن عليه بسداد الاشتراكات وقسط المدة السابقة شهرياً فى أول الشهر التالى لشهر الاستحقاق وفقاً لما يلى :-

أ- الاشتراك الشهرى المستحق (فيما عدا إشتراك المكافأة)

$$= ٢٨ + ٢٠ \times \frac{٢٨}{١٠٠} = ٢٨ \text{ جنييه .}$$

$$\text{إشتراك المكافأة} = ٨٠ \times \frac{٥}{١٠٠} = ٤ \text{ جنييه}$$

$$\text{إجمالى الإشتراك الشهرى} = ٢٨ + ٤ = ٣٢ \text{ جنييه .}$$

يسدد هذا المبلغ شهرياً بالعملة الأجنبية .

هذا على أن يراعى زيادة الأجر الأساسى للمؤمن عليه بأية علاوات أو زيادات يتم تقريرها فى خلال مدة الأجازة .

ب- القسط الشهرى = ٢ جنييه .

ويسدد هذا المبلغ بالعملة المحلية .

ويفرض أن المؤمن عليه لم يقم بالسداد خلال مدة الأجازة وقام بتجديدها لسنة أخرى تبدأ من ١/١/١٩٨٧ وفى هذه الحالة يقتضى سداد المبالغ المستحقة عليه عن السنة الأولى فى موعد غايته ٣١/١/٨٧ ، وتحسب المبالغ المستحقة عليه كالتالى :-

$$\text{أ - قيمة الإشتراكات المستحقة عن سنة الأجازة} = ١٢ \times ٣٢ = ٣٨٤ \text{ جنييه .}$$

ويؤدى هذا المبلغ بالعملة الأجنبية فى خلال شهر من تاريخ إنتهاء سنة الأجازة أى فى موعد غايته
١٩٨٧/١/٣١ .

ب- الأقساط = ١٢ X ٢ = ٢٤ جنيه .

ويؤدى هذا المبلغ بالعملة المحليه خلال نفس المهلة المشار إليها .
فى المثال السابق إذا فرض أن أجازة المؤمن عليه بدأت فى ٢٢ / ١ / ١٩٨٦ فإنه فى هذه الحالة يتم تحديد
الاشتراك عن جزء الشهر الأول (تسعة أيام) كالاتى :

مليم جنيه

$$٩,٦ = \frac{٩}{٣٠} \times ٣٢$$

ويسدد بالعملة الأجنبية مع القسط الخاص بشهر يناير فى أول فبراير .

مثال رقم (٢)

مؤمن عليه حصل على أجازة للعمل فى الخارج بعد العمل بالقرار الوزارى رقم ٨٥/١٠٤ وكانت آخر فترة
فى الأجازة لمدة ستة أشهر تنتهى فى ٣١/١٢/٨٩ عاد بعدها لاستلام عمله بتاريخ ١/١/١٩٩٠
ولم يكن قد سدد الاشتراكات عنها كما لم يقم بسدادها بعد عودته فى خلال المهلة المحدده للإعفاء من
المبالغ الإضافية وهى ستة أشهر تنتهى فى ٣٠/٦/١٩٩٠ .

فى هذه الحالة يلتزم صاحب العمل بتحصيل الاشتراكات المستحقة عليه عن فترة الأجازة مضافاً إليها
المبالغ الإضافية وذلك عن طريق التقسيط وفقاً للجدول رقم (٦) المرفق بالقانون رقم ٧٩/٧٥ ويتم خصم
القسط إعتباراً من أجز شهر يولية سنة ١٩٩٠ المستحق الأداء فى ١/٨/١٩٩٠ .

فإذا كانت الاشتراكات الشهرية المستحقة على المؤمن عليه تبلغ ٤٠ جنيه يتم حساب المبالغ
المستحقة عليه كالاتى :-

أ - الاشتراكات المستحقة عن فترة الأجازة = ٦ X ٤٠ = ٢٤٠ جنيه .

ب- المبالغ الإضافية بنسبة ١% شهرياً عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد .

مليم جنيه

$$٤,٨٠٠ = ١٢ \times \frac{١}{١٠٠} \times ٤٠ = ٨٩ / ٧ \text{ عن شهر}$$

$$٤,٤٠٠ = ١١ \times \frac{١}{١٠٠} \times ٤٠ = ٨٩ / ٨ \text{ عن شهر}$$

$$٤,٠٠٠ = ١٠ \times \frac{١}{١٠٠} \times ٤٠ = ٨٩ / ٩ \text{ عن شهر}$$

$$٣,٦٠٠ = ٩ \times \frac{١}{١٠٠} \times ٤٠ = ٨٩ / ١٠ \text{ عن شهر}$$

$$\begin{aligned} 3,200 &= 8 \times \frac{1}{1,100} \times 40 = 89 / 11 \text{ شهر} \\ 2,800 &= 7 \times \frac{1}{1,100} \times 40 = 89 / 12 \text{ شهر} \\ 22,800 &= \text{مجموع المبالغ الإضافية بنسبة } 1\% \end{aligned}$$

ويمكن تحديد المبلغ الإضافي في هذه الحالة (حالة ثبات قيمة الاشتراك) بطريقة أخرى وذلك باستخدام

المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{مدة تأخير الاشتراك الأول} + \text{مدة تأخير الاشتراك الأخير}}{2} \times \left(\frac{1}{1,100} \right) \times \text{نسبة المبلغ الإضافي في الشهر}$$

مليم جنيه

$$22,800 = 6 \times \frac{7+12}{2} \times \frac{1}{1,100} \times 40 = \text{عدد الاشتراكات المتأخرة}$$

$$\text{ج - المبلغ الإضافي بنسبة } 50\% = 6 \times \frac{0}{1,100} \times 240 = 120 \text{ جنيه}$$

مجموع المبالغ المستحقة على المؤمن عليه بالعملة الأجنبية

$$= 120 + 22,800 + 240 = 382,800 \text{ مليم جنيه .}$$

مثال (٣)

مؤمن عليه كان في إعارة خارجية في تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ تنتهي في

١٩٨٦/٣/٣١ ويستحق عليه المبالغ الآتية عن المدة السابقة على ١٩٨٥/١٢/١ .

إجمالي اشتراكات ١٠٠٠ جنيه .

إجمالي أقساط ٦٠ جنيه .

تحدد المبالغ المستحقة عليه عن المدة السابقة على صدور القرار الوزاري ١٠٤ لسنة

١٩٨٥ كالآتي :-

أ- في حالة عدم تجديد الإعارة :

تاريخ وجوب الأداء ١٩٨٦/٣/٣١ - تاريخ انتهاء الإعارة - وفي حالة التأخير عن السداد تستحق

المبالغ الإضافية الآتية :-

١% شهرياً من رصيد الاشتراكات عن المدة من أول الشهر التالي لتاريخ وجوب الأداء حتى نهاية

شهر السداد أي من أول أبريل ١٩٨٦ بالنسبة للحالة موضوع المثال حتى نهاية شهر السداد .

- ٥٠% من رصيد الاشتراكات المستحقة .

ويعفى المؤمن عليه من المبالغ الإضافية المشار إليها إذا قام بالسداد خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الإعارة .

فإذا فرض أنه قام بالسداد في ١٥/١/١٩٨٧ فيتم حساب المبالغ المستحقة عليه كالاتي :-

المبالغ المستحقة بالعملة الأجنبية

قيمة الاشتراكات المستحقة ١٠٠٠ جنيه .

المبالغ الإضافية المستحقة بنسبة ١% عن المدة من ١/٤/١٩٨٦ حتى ٣١/١/١٩٨٧ .

$$= 1000 \times \frac{1}{100} \times 10 = 100 \text{ جنيه .}$$

المبلغ الإضافي بنسبة ٥٠% من رصيد الاشتراكات المستحقة .

$$= 1000 \times \frac{50}{100} = 500 \text{ جنيه .}$$

جملة المبالغ المستحقة بالعملة الأجنبية = ١٠٠٠ + ١٠٠ + ٥٠٠ = ١٦٠٠ جنيه .

المبالغ المستحقة بالعملة المحلية :

قيمة الأقساط المستحقة = ٦٠ جنيه .

المبلغ الإضافي بنسبة ١% = ٦٠ × $\frac{1}{100}$ × ١٠ = ٦ جنيه .

جملة المبالغ المستحقة بالعملة المحلية = ٦٠ + ٦ = ٦٦ جنيه .

ويتم سداد هذه المبالغ الإضافية إلى المبالغ المستحقة عن الفترة اللاحقة على صدور القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ والتي يتم حسابها وفقاً للمثال رقم " ٢ " .

ب - في حالة التجديد لمدة سنة أخرى تنتهي في ٣١ / ٣ / ١٩٨٧ :

تاريخ وجوب الأداء ١ / ٤ / ١٩٨٦ (تاريخ التجديد) .

في حالة التأخير في السداد تستحق المبالغ الإضافية التالية :

- ١ % شهرياً من رصيد الاشتراكات والأقساط من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد .

- ٥٠% من رصيد الاشتراكات المستحقة .

ويعفى المؤمن عليه من أداء هذه المبالغ إذا تم السداد حتى نهاية الشهر التالي لإنهاء سنة الإعارة التي

تم تجديدها أي حتى ٣٠ / ٤ / ١٩٨٧ .

وإذا كانت هذه السنة التي تم تجديدها هي آخر سنة إعارة فيعفى المؤمن عليه من أداء المبالغ الإضافية إذا

ما قام بالسداد خلال ستة أشهر من تاريخ إنتهاء الإعارة أي حتى ٣٠ / ٩ / ٨٧ .

مثال (٤)

مؤمن عليه إنتهت إجازته فى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٤ أى فى ظل العمل بقرار وزير التأمينات رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٨ وكانت قيمة الإشتراكات المستحقة عليه عن مدة الأجرة مبلغ ١٥٠٠ جنية إذا قام بسداد هذا المبلغ فى ١٢ / ١ / ١٩٨٦ يستحق عليه المبالغ الآتية :

قيمة الإشتراكات ١٥٠٠ جنية.

المبلغ الإضافى بنسبة ٦ % سنوياً عن المدة من ١ / ١ / ١٩٨٥ حتى ٣٠ / ٤ / ١٩٨٥ .

$$= ١٥٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٤}{١٢} = ٣٠ \text{ جنية .}$$

المبلغ الإضافى بنسبة ١ % شهرياً عن المدة من ١ / ٥ / ١٩٨٥ حتى ٣١ / ١ / ١٩٨٦ .

$$= ١٥٠٠ \times \frac{١}{١٠٠} \times ٩ = ١٣٥ \text{ جنية .}$$

وحيث أن السداد تم قبل فوات ستة أشهر من تاريخ العمل بالقرار الوزارى ١٠٤ / ٨٥ فيعفى المؤمن عليه من المبلغ الإضافى بواقع ٥٠ % من رصيد الإشتراكات المستحقة .

جملة المبلغ المستحق عليه بالعملة الأجنبية = ١٥٠٠ + ٣٠ + ١٣٥ = ١٦٦٥ جنية .

مثال (٥)

مؤمن عليه إنتهت إعارته فى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٥ أى فى ظل العمل بقرار وزير التأمينات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ وكانت المبالغ المستحقة عليه كالاتى :

إشتراكات ١٢٠٠ جنية

أقساط ١٠٠ جنية

فإذا قام بسداد هذا المبلغ فى ١٣ / ٨ / ١٩٨٦ (بعد فوات ستة أشهر من تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ١٠٤ لسنة ٨٥) فإنه يستحق عليه المبالغ الآتية :-

أ- بالعملة الأجنبية

الإشتراكات = ١٢٠٠ جنية

المبلغ الإضافى بنسبة ١% عن الفترة من ١ / ٧ / ٨٥ حتى ٣١ / ٨ / ٨٦

$$= ١٢٠٠ \times \frac{١}{١٠٠} \times ١٤ = ١٦٨ \text{ جنية .}$$

المبلغ الإضافى بواقع ٥٠ % من رصيد الإشتراكات = ١٢٠٠ \times $\frac{٥٠}{١٠٠}$ = ٦٠٠ جنية .

جملة المبلغ المستحق بالعملة الأجنبية = ١٢٠٠ + ١٦٨ + ٦٠٠ = ١٩٦٨ جنية .

ب- بالعملة المحلية

الأقساط = ١٠٠ جنيه .

المبلغ الإضافى بنسبة ١ % = $100 \times \frac{1}{100} \times 14 = 14$ جنيه .

جملة المبلغ المستحق بالعملة المحلية = $100 + 14 = 114$ جنيه .

مثال رقم (٦)

مؤمن عليه كان فى أجازة للعمل فى الخارج انتهت فى ١٥/٤/١٩٨٥ وبياناته كالاتى :-

- تاريخ ميلاده ١٠/١٢/١٩٣٨ .

- صافى أجره الشهرى ١٦٠ جنيه بعد استقطاع الضرائب والتأمينات الاجتماعية .

- بلغت قيمة الاشتراكات المستحقة عليه عند عودته من الأجازة ١٥٠٠ جنيه .

- وبلغت الأقساط المستحقة ١٠٠ جنيه .

- بدأ الخصم من أجره بواقع الربع إعتباراً من مرتب مايو ١٩٨٥ المستحق الأداء أول يونيو ١٩٨٥ واستمر

الخصم حتى أجر يناير ١٩٨٦ فيكون مجموع الأقساط التى تم خصمها ٩ أقساط قيمة القسط الشهرى بواقع

ربع أجره = $160 \div 4 = 40$ جنيه .

فإذا فرض أن المرتب ثابت فى أثناء فترة الخصم فيكون مجموع المبالغ التى تم خصمها = $9 \times 40 = 360$ جنيه .

وطالما أنه يتعين تحديد المبالغ المستحقة على المؤمن عليه وفقاً لأحكام القرار الوزارى رقم ١٠٤ لسنة

١٩٨٥ فإنه يراعى ما يلى :

٢- إذا تم سداد الاشتراكات والمبلغ الإضافى المستحق عنها بواقع ١ % بالعملة الأجنبية خلال مهلة الـ ٦

أشهر التى تنتهى فى ٣١/٥/١٩٨٦ فإنه يعفى من المبلغ الإضافى المحدد بواقع ٥ % من الاشتراكات وترد

إليه المبالغ التى خصمت من مرتبه والتى تبلغ ٣٦٠ جنيهاً فى الحالة موضوع المثال مخصوصاً منها قيمة

الأقساط المستحقة عليه وقدرها ١٠٠ جنيه مضافاً إليها المبالغ الإضافية المستحقة عنها بواقع

١ % .

٢- إذا لم يتم السداد بالعملة الأجنبية خلال المهلة التى تنتهى فى ٣١/٥/٨٦ فيتم خصم المبالغ المقطوعة من

الأجر من إجمالى المبالغ المستحقة عليه وفقاً لأحكام القرار الوزارى رقم ١٠٤ لسنة ٨٥ وعلى ذلك يكون

تحديد المبالغ المستحقة على المؤمن عليه فى هذه الحالة كما يلى :

أ - الاشتراكات والمبالغ الإضافية المستحقة عليها :

الاشتراكات = ١٥٠٠ جنيه .

المبالغ الإضافية بنسبة ١ % شهرياً عن الفترة من ١/٥/١٩٨٥ حتى ٣١/٥/١٩٨٦ .

$$= 1500 \times \frac{1}{100} \times 13 = 195 \text{ جنيه}$$

المبلغ الإضافي بنسبة ٥٠ % = $\frac{50}{100} \times 1500 = 750$ جنيه .

جملة المبلغ المستحق بالعملة الأجنبية = $1500 + 195 + 750 = 2445$ جنيه .

ب- الأقساط والمبالغ الإضافية المستحقة عنها :

الأقساط = ١٠٠ جنيه

المبلغ الإضافي بنسبة ١ % شهرياً = $13 \times \frac{1}{100} \times 100 = 13$ جنيه .

جملة المبلغ المستحق بالعملة المصرية = $13 + 100 = 113$ جنيه .

إجمالي المبالغ المستحقة على المؤمن عليه في ٣١/٥/١٩٨٦

= $2445 + 113 = 2558$ جنيه .

يستتدل من هذا المبلغ جملة المبالغ المخصومة من المرتب والتي بلغت ٣٦٠ جنيه فيكون المبلغ الواجب

الأداء في ٣١/٥/١٩٨٦ هو ٢١٩٨ جنيه .

المبلغ الواجب الأداء في ٣١/٥/١٩٨٦ هو ٢١٩٨ جنيه .

وهذا المبلغ يتم تقسيطه على المؤمن عليه وفقاً للجدول رقم (٦) المرفق بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

على أساس سنه في ١/٦/٨٦ كالتالي :-

يوم	شهر	سنة	
٢١	٥	٤٧	سن المؤمن عليه في التاريخ المشار إليه
			مليم جنيه

معامل سن ٤٨ سنة = ١٥١,٣٠٠

مجموع الأقساط المطلوب سدادها حتى سن الستين = $\frac{151,300 \times 2198}{100} = 3325,574$ مليم جنيه

عدد الأشهر الكاملة حتى بلوغ سن الستين = ١٥٠ شهر .

قيمة القسط الشهر = $\frac{3325,574}{150} = 22,18$ مليم جنيه

مثال رقم (٧)

إذا فرض في المثال السابق أن تاريخ ميلاد المؤمن عليه في ٥/١٠/١٩٢٧ فيتبع الآتي :-

يوم	شهر	سنة	
٢٦	٧	٥٨	سن المؤمن عليه في ١/٦/١٩٨٦

معامل سن ٥٩ سنة بالجدول (٦) مليون جنيهه
 ١٠٤,٦٠٠
 مليون جنيهه

$$٢٢٩٩,١٠٨ = \frac{١٠٤,٦٠٠ \times ٢١٩٨}{١٠٠} =$$
 مجموع الأقساط المطلوب سدائها حتى سن الستين
 مليون جنيهه

$$١٤٣,٧٠ = ١٦ \div ٢٢٩٩,١٠٨ =$$
 قيمة القسط الشهر =

ونظراً لأن سن المؤمن عليه قد تجاوزت الخامسة والخمسين في تاريخ التقسيط فإنه يمكن وفقاً لرغبته قبول تقسيط المبلغ المستحق عليه على خمس سنوات وفي هذه الحالة تتحدد قيمة القسط كالتالي :-

أصل المبالغ المستحقة على المؤمن عليه (الاشتراكات + الأقساط)

بعد استئزال جملة المبالغ المخصوصة من مرتبه والتي بلغت ٣٦٠ جنيهه .

$$= ١٥٠٠ - ١٠٠ + ٣٦٠ = ١٢٤٠$$
 جنيهه .

قيمة المبالغ الإضافية عن مدة التقسيط = قيمة أصل المبلغ \times $\frac{\text{عدد الأقساط}}{١٠٠}$

$$= ١٢٤٠ \times \frac{٦٠}{١٠٠} = ٣٧٢$$
 جنيهه .

جملة المبالغ المستحقة على المؤمن عليه والمطلوب تقسيطها = $٢١٩٨ + ٣٧٢ = ٢٥٧٠$ جنيهه .

مليون جنيهه
 قيمة القسط الشهري لمدة خمس سنوات = $٢٥٧٠ \div ٦٠ = ٤٢,٨٤$

وهذا القسط يتم خصمه من مرتب المؤمن عليه أو معاشه ولا يسقط بالعجز أو الوفاة .

تاسعاً :

حساب مدة المؤمن عليه المحول عنها احتياطي المعاش عن الأجر المحسوب بالإنتاج أو بالعمولة أو بالوهبة أو البدلات ضمن مدة إشتراكه عن الأجر المتغير .

إذا كان المؤمن عليه موجوداً في الخارج في إعاره بدون مرتب أو أجازة للعمل في ١/٤/٨٤ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤) وكان من يتقاضون قبل الإعاره أو الأجازة أجراً بأحد الأوصاف المتقدمة فيراعى بشأنه الآتى :-

أ - يتم حساب احتياطي المعاش عن هذه الأجرور تنفيذ النص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ٨٤ ووفقاً للقواعد الواردة بقرار وزير التأمينات رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٥ وتعليمات الهيئة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ .

ب- عند حساب مدة مقابل هذا الاحتياطي ضمن اشتراك المؤمن عليه في التأمين عن الأجر المتغير يراعى أن يتم ذلك على أساس المتوسط الشهري لأجر المؤمن عليه المتغير الذي تسدد على أساسه الاشتراكات خلال

سنة تبدأ من تاريخ عودته للعمل . أو مدة إشتراكه عن الأجر المتغير التي تبدأ من هذا التاريخ إن قلت عن سنة وذلك بما لا يقل عن الأجر المتغير الذي أدت على أساسه اشتراكات السنة الأخيرة من مدة الإعارة أو الأجازة .

ويراعى فى هذا الشأن باقى القواعد المنصوص عليها بالقرار الوزارى والتعليمات سالفى الذكر .

وعلى الإدارة العامة للشئون الإدارية إبلاغ هذه التعليمات إلى كل من يلتزم بتنفيذها .

رئيس مجلس الإدارة

(نبيل محمود حكم)

تحريراً فى ٣١/٣/١٩٨٦

إخطار عن البيانات الخاصة بالمؤمن عليه
المعار أو المرخص له بأجازة خاصة للعمل بالخارج

(١)

إسم المنشأة: رقم المنشأة: العنوان:
إسم المؤمن عليه (رباعي) رقمه التأميني
نوع المدة: إعارة
أجازة خاصة
تاريخ بداية مدة الإعارة / / ١٩
الأجازة
الدولة المعار إليها والتي سيعمل بها أثناء الأجازة:
الجهة التي أعير إليها أو التي سيلتحق بالعمل بها خلال الأجازة وعنوانها:
رقم جواز السفر: تاريخ صدوره / / ١٩ جهة الإصدار:
عنوان محل الإقامة فى الخارج:
الأجر الأساسى عند بدء الإعارة أو الأجازة:
الأجر المتغير عند بدء الأجازة أو الإعارة:
قيمة الاشتراكات الشهرية عند بدء الإعارة أو الأجازة: (٢)

مليم جنيه

عن الأجر الأساسى

عن الأجر المتغير

الجملة

أقساط أخرى	أجازة خاصة بدون مرتب	استبدال	الأقساط الخاصة: مدة سابقة
مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
خاتم صاحب العمل	توقيع صاحب العمل	١٩ / /	تحريرا فى

- ١- على جهاز التأمين الاجتماعى أو صاحب العمل حسب الأحوال استيفاء هذا النموذج من ثلاث نسخ تسلم نسخة لكل من المؤمن عليه ومكتب الهيئة المختص وتحفظ الثالثة فى ملف التأمين الاجتماعى للعامل مرفقا به نسخة من قرار الموافقة على الإعارة أو الأجازة .
- ٢- بواقع ٣٠% من الأجر الأساسى وبواقع ٢٥% من الأجر المتغير لتأمين الشيخوخة والعجز والوفلة ١% من الأجر الأساسى والمتغير بالنسبة للعاملين بالقطاعات العام والخاص ، $\frac{1}{4}$ % من الأجر الأساسى والمتغير بالنسبة للعاملين بالمؤسسات والهيئات العامة لتأمين إصابات العمل ، ٢% من الأجر الأساسى.
- ١- تاريخ وجوب أداء الاشتراكات والأقساط والعملة التى تؤدى بها :

- تؤدى الاشتراكات والأقساط فى المواعيد الدورية المحدد لأداء الاشتراكات عن الأجر الأساسى .
- تسدد الاشتراكات والمبالغ الإضافية المستحقة عنها بالعملة الأجنبية المعن لها سعر من البنك المركزى المصرى وتسدد الأقساط والمبالغ الإضافية المستحقة عنها بالعملة المحلية .

- ٢- وسائل الدفع بالعملة الأجنبية بواسطة البنك الذى تحدد الهيئة أو أحد فروعها أو مراسليه :-
أ - التحويل بالعملة الأجنبية من الخارج .

ب- أوراق النقد الأجنبى أو الشيكات المصرفية أو السياحة أو الشيكات مقبولة الدفع .

ج- المبالغ المخصومة من الحسابات الحرة المفتوحة لدى المصارف المعتمدة بالنقد الأجنبى .

ويجوز بالنسبة للعاملين فى بلد مبرم بينه وبين مصر إتفاق أو ترتيبات دفع ثنائية سداد الاشتراكات بتحويلات عن طريق الحساب المفتوح فى الإطار المقرر للمدفوعات عن هذا الغرض فى الإتفاق الثانى .

- ٣- عند كل سداد يوضح المؤمن عليه للبنك البيانات الآتية :

إسم المؤمن عليه (رباعى) رقمه التأمينى

إسم صاحب العمل الأصيلى عنوانه

مبلغ الاشتراكات المسدد بالعملة الأجنبية مبلغ الأقساط المسدد بالعملة المصرية إسم الهيئة المحول إليها

٤- تتم المحاسبة بالنقد الأجنبى طبقا لأسعار الصرف المعلنة فى مجمع البنوك المعتمدة مضافا إليها العلوة المقررة بمعرفة الغرفة المشكلة بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٦٧/١٩٨٥ ويحدد السعر فى تاريخ أداء المبالغ لحساب الهيئة بالبنك .

- ٥- يلتزم المؤمن عليه فى حالة تأخره فى الأداء بأداء المبالغ الإضافية الآتية :-

أ - ١% شهريا من مجموع الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه وذلك عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد .

ب- ٥٠% من رصيد الاشتراكات التي لم يؤدها خلال سنة الإعارة أو الأجازة وتسدد المبالغ الإضافية بذات العملة والكيفية التي تسدد بها الاشتراكات والأقساط .

ويعفى المؤمن عليه من أداء المبالغ الإضافية في الحالات الآتية :-

أ - إذا تم السداد خلال شهر من تاريخ إنتهاء سنة إعارة أو أجازة

ب- إذا تم السداد خلال ستة أشهر من تاريخ إنتهاء آخر سنة إعارة أو أجازة .

٦- على جهاز التأمين الاجتماعي أو صاحب العمل حسب الأحوال إخطار كل من المؤمن عليه ومكتب الهيئة المختص بأية تعديلات تطرأ على الأجر أو قيمة الاشتراكات أو مدة الإعارة أو الأجازة وأسباب التعديل وذلك في خلال شهر من تاريخ التعديل (ويتم الإخطار على النموذج رقم (٢)) .

٧- على المؤمن عليه إخطار كل من صاحب العمل ومكتب الهيئة المختص بكل تغيير يطرأ على محل إقامته في الخارج بكتاب موسى عليه بعلم الوصول خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغير وإلا كان مسئولا عما يترتب على عدم الإخطار أو التراخي فيه .

منطقة: _____

مكتب: _____

**الإخطار عن تعديلات فى بيانات الأجر والمدة للمؤمن عليه
المعار أو المرخص له بأجازة خاصة للعمل بالخارج (١)**

البيانات الأساسية :

إسم المنشأة : رقم المنشأة : العنوان :

إسم المؤمن عليه (رباعى) رقمه التأمينى

الدولة المعار إليها والتي سيلتحق للعمل بها أثناء الأجازة :

الجهة المعار إليها أو المرخص بالعمل بها وعنوانها :

تاريخ بداية مدة الإعارة / / ١٩ :
الأجازة

البيانات المعدل وتاريخ بدء التعديل :

مليم جنيهه

الأجر الأساسى	الأجر المتغير	الاشتراكات الشهرية	مليم جنيهه
_____	_____	_____	إعتباراً من : / / ١٩
_____	_____	_____	إعتباراً من : / / ١٩
_____	_____	_____	إعتباراً من : / / ١٩

نهاية مدة الإعارة أو الأجازة / / ١٩

الجهة المعار إليها أو المرخص بالعمل بها وعنوانها :

سبب التعديل :

نسخة مرسلة إلى : _____

برجاء التكرم بالتنبيه بالإحاطه واتخاذ اللازم .

توقيع صاحب العمل

خاتم صاحب العمل

(١) على جهاز التأمين الاجتماعى أو صاحب العمل حسب الأحوال استيفاء هذا النموذج من ثلاث نسخ عن كل تعديل يطرأ على أجر المؤمن عليه أو قيمة الاشتراكات الشهرية أو مدة الإعارة أو الأجازة (بتحديد أو إنتهاها قبل التاريخ المقرر لإنتهاها وأسباب التعديل) ويرسل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حدوث التعديل إلى كل من المؤمن عليه ومكتب الهيئة المختص وتودع نسخة بملف التأمين الاجتماعى بعد تسجيل بياناتها بسجل الإعارات و الأجازات الخاصة .

ويوضح الجدول التالي معدل الإعانة المستحقة الصرف خلال الخمس سنوات التي تبدأ اعتباراً من ٨٥/٧/١ ونسب إستهلاكها.

السنة	اعتباراً من	معدل الاستهلاك	معدل الإعانة مستحقة الصرف
الأولى	١٩٨٥/٧/١	٥ / ١	٥ / ٤ قيمة الإعانة الأصلية
الثانية	١٩٨٦/٧/١	٥ / ٢	٥ / ٣ قيمة الإعانة الأصلية
الثالثة	١٩٨٧/٧/١	٥ / ٣	٥ / ٢ قيمة الإعانة الأصلية
الرابعة	١٩٨٨/٧/١	٥ / ٤	٥ / ١ قيمة الإعانة الأصلية
الخامسة	١٩٨٩/٧/١	كامل القيمة	- يوقف صرف الإعانة نهائياً

٢- يستمر صرف الإعانة الشهرية المقررة وفقاً لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ٧٨ لأصحاب المعاشات المهجرين من محافظة السويس الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة وفي حالة عودة أي منهم إلى محافظة السويس اعتباراً من ٨٥/٧/١ " تاريخ بدء استهلاك الإعانة الشهرية بالنسبة لمن عادوا أو تعود أسرهم إلى هذه المحافظة وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه " فإنه يسرى في شأنه أحكام هذا القرار.

ويراعى في هذه الحالة أن تصرف إليه الإعانة على أساس ما يصرف لقرينة الذي عاد قبل ١٩٨٥/٧/١ ويستهلك الجزء المتبقى من الإعانة وفقاً للجدول السابق.

ولا تستحق صرف الإعانة بالنسبة لمن يعودون منهم بعد ١٩٨٩/٦/٣٠.

تطبيقات عملية :-

مثال (1)

- مؤمن عليه من العاملين المدنيين بمحافظة السويس هجر الى محافظة بنى سويف نتيجة العدوان وظل مقيما فى المحافظة المضيفة إلى أن أحيل للمعاش بتاريخ ١ / ٧ / ١٩٧٦ وحصل على معاش أصلى دون الزيادات والإضافات قدره ٤٠ جنيها شهريا . وبتاريخ ١ / ١ / ٧٨ عاد إلى محافظته الأصلية يتبع فى هذه الحالة ما يأتى :-

أ- يتم صرف إعانة التهجير المستحقة له إعتبارا من تاريخ أحواله حتى ٣١ / ١٢ / ٧٧ وفقا لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بالإعانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزه وسيناء والمهجرين من منطقة القناه وذلك بالقدر الذى كان يصرف إليه قبل إحالته إلى المعاش ثم تصرف إليه الإعانة بواقع ٢٥% من قيمة المعاش الشهرى وفقا لأحكام المادة ٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ٧٦ بحد أقصى ٢٠ جنيها وبعدها أدنى خمسة جنيهات إعتبارا من ١/١/١٩٧٨ (تاريخ عودته إلى محافظته الأصلية) وبذلك تكون قيمة الإعانة الشهرية المستحقة له إعتبارا من هذا التاريخ = ٢٥ X ٤٠ = ١٠ جنيهات شهريا.

ب- يستمر صرف الإعانة بهذه القيمة حتى ٣٠/٦/١٩٨٥ التاريخ السابق لبدء استهلاك هذه الإعانة وفقا لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه.

ج- وابتبارا من ١/٧/١٩٨٥ تستنزل أقساط الاستهلاك من قيمة الإعانة الشهرية ويحدد قسط الاستهلاك السنوى على تلك القيمة بمبلغ ١٠ / ٥ = ٢ جنيها سنويا .

وبذلك تكون قيمة الإعانة الشهرية التى تصرف له .

جنيه

إعتبارا من ١/٧/١٩٨٥ حتى ٣٠/٦/١٩٨٦ = ٨

إعتبارا من ١/٧/١٩٨٦ حتى ٣٠/٦/١٩٨٧ = ٦

إعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ حتى ٣٠/٦/١٩٨٨ = ٤

إعتبارا من ١/٧/١٩٨٨ حتى ٣٠/٦/١٩٨٩ = ٢

إعتبارا من ١/٧/١٩٨٩ يوقف صرف الإعانة

مع مراعاة خصم ما صرف بالزيادة عن المدة من ١/٧/٨٥ إلى بداية تنفيذ هذه التعليمات

مثال (٢)

بفرض أن صاحب المعاش فى المثال السابق أحيل للمعاش قبل ١/١/١٩٧٦ وظل مقيما فى المحافظة المضيفة إلى أن عاد إلى محافظته الأصلية بتاريخ ١/٣/١٩٨٦ فيتبع فى هذه الحالة ما يلى :-

أ - يستحق صاحب المعاش إعانة تهجير إعتبارا من تاريخ إحالته للمعاش وفقا لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ٧٤ المشار إليه وذلك بالقدر الذى كان يصرف إليه قبل إحالته للمعاش وإعتبارا من ١٦/٢/١٩٧٨ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨) تعدل قيمة الإعانة لتصبح بواقع ٢٥ % من قيمة المعاش (بحد أقصى ٢٠ جنيها وبحد أدنى خمسة جنيها).

ب- ويستمر صرف الإعانة الشهرية إليه بهذه القيمة بعد ١/٧/١٩٨٥ (تاريخ بدء استهلاك الإعانة الشهرية بالنسبة لمن عادوا أو تعود أسرهم إلى محافظة السويس) حتى ٢٨/٢/٨٦ (اليوم السابق على تاريخ عودته للمحافظة الأصلية).

ج- إعتبارا من ١/٣/٨٦ تاريخ عودته لمحافظةه الأصلية فإنه يصبح مخاطبا بأحكام المادة ٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ٧٦ ويسرى بشأنه أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه وبالتالي فإنه يستحق صرف إعانة قدرها ٨ جنيها شهريا (على أساس ما يصرف لقرينه الذى عاد قبل ١/٧/١٩٨٥) ويستهلك الجزء المتبقى من الإعانة وفقا للمثال السابق.

مثال (٣)

بفرض أن صاحب المعاش فى المثال السابق ظل مقيما فى المحافظة المضيفة فإنه يستمر صرف الإعانة الشهرية المستحقة له وفقا لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ٧٨ لحين صدور قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه بالمادة الأولى من هذا القانون بتحديد تاريخ بدء استهلاك هذه الإعانة.

وعلى الإدارة العامة للشئون الإدارية إبلاغ هذه التعليمات لمن يلتزم بتنفيذها.

رئيس مجلس الإدارة

تحريرا فى ١/٧/١٩٨٦

" نبيل محمود حكم "